



وقالت الشفافية الدولية إن الفساد مشكلة تواجه كل الاقتصادات، وتطلب أن تقوم المراكز المالية الرائدة في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالتعاون مع الاقتصادات سريعة النمو من أجل منع إفلات الفاسدين من جريرة أفعالهم. وقال خوزيه أوغاز رئيس الشفافية الدولية: "يظهر مؤشر مدركات الفساد 2014 أن النمو الاقتصادي يتقوض وأن جهود وقف الفساد تتراجع عندما يسيء القادة وكبار المسؤولين استخدام الأموال العامة لتحقيق مكاسب شخصية".

ذلك على أن تلك الدولة أكثر فساداً وكلما اقتربت من 100 كلما عكس ذلك زيادة نزاهتها وتراجع نسبة الفساد بها. وجاء اليمن إلى جانب الصومال والسودان والعراق وليبيا ضمن الدول الأكثر فساداً في المنطقة. وعالمياً احتلت الدانمارك المرتبة الأولى في مؤشر 2014 بـ 92 درجة، في حين تقاسمت كوريا الشمالية والصومال المركز الأخير، بواقع 8 درجات فحسب.

أكد تقرير صادر عن منظمة الشفافية الدولية المعنية بمكافحة الفساد أن اليمن ضمن الدول العشر الأكثر فساداً في العالم، حيث حصلت على 19 درجة فقط من 100 درجة في مؤشر "مدركات الفساد" للعام 2014م. وبحسب منظمة الشفافية فقد احتلت اليمن المرتبة 161 عالمياً من حيث تدني مستوى الدرجات التي حصلت عليها وفقاً للمؤشر الذي يقيس مستويات النزاهة سنوياً في مختلف دول العالم، وكلما اقتربت الدرجة من الصفر كلما دل

ضبط 100 كرتون من المبيدات المحظورة



دعا وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور الجهات المعنية والقضاء والنيابة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين والمتورطين في تهريب المبيدات الكيميائية إلى اليمن حفاظاً على الحياة البيئية والصحية. وأوضح الوزير مجور أن المبيدات الممنوعة والمحظورة والمهزبة التي تم ضبطها الجمعة من قبل منتسبي اللواء 17 مشاة بمديرية ذباب الساحلية بتعز مكوّنة من 100 كرتون مبيدات دخلت البلاد بالطرق غير الشرعية كونه مبيدات خطيرة وضارة ويمنع تداولها، معتبراً أن دخول مثل هذه الكميات من المبيدات كارثة على الوطن وتأثيراتها تهدد الحياة البيئية والصحية. وأفاد أنه عند وصول البلاغ عن ضبط الكمية المذكورة تم تكليف لجنة فنية من وزارتي الزراعة والري والمياه والبيئة ومكتب الزراعة والري بمحاولة تعز للزئول الميداني والقيام بتحرير وقرن الكميات المضبوطة، مبيّناً أن هناك جهوداً تبذل لاتخاذ الإجراءات القانونية وضبط المهزبين والحد من ظاهرة تهريب المبيدات. وأشاد وزير الزراعة بدور أبطال القوات المسلحة والأمن الساهرين على حماية الوطن وأمنه واستقراره وفي مقدمتهم منتسبو اللواء 17 مشاة المرابطون بمنطقة ذباب، والذين قاموا بضبط قارب المبيدات المهزبة.

صندوق النقد: تراجع اسعار النفط خبر جيد للاقتصاد العالمي

اعتبرت المديرية العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد أن تراجع اسعار النفط يشكل "خبراً جيداً" بالنسبة الى الاقتصاد العالمي. وقالت في واشنطن "سيكون هناك رابحون وخاسرون، ولكن وفق قاعدة واضحة، انه خبر جيد بالنسبة الى الاقتصاد العالمي". وتراجع سعر النفط الخام بشكل غير مسبوq وبنسبة ناهزت 30% منذ يونيو ليستقر على نحو 70 دولاراً للبرميل، في ادنى مستوى له منذ 5 اعوام. وأضافت: "ينبغي ان يترجم فانصافاً في النمو بنسبة 0,8% في غالبية الاقتصاديات المتقدمة التي تقوم باستيراد النفط. ورغم تراجع الاسعار، ابقى اعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" سقف انتاجهم من دون تغيير خلال اجتماعهم الاخير في 27 نوفمبر.

تراجع الاحتياطات النقدية إلى 5 مليارات دولار



أظهرت بيانات البنك المركزي اليمني تراجع احتياطات النقد الاجنبي إلى 4,9 مليار دولار في أكتوبر، مسجلاً أدنى مستوياتها منذ يونيو مع تراجع صادرات النفط وهو ما يهدد الأوضاع المالية المشهة للبلاد. وتضررت الموازنة الحكومية جزءاً هبوط اسعار النفط والهجمات المتكررة على خطوط الأنابيب، ويواجه البلد ضغوطاً بعدما جفدت السعودية معظم مساعداتها. وتتضمن الاحتياطات قرضاً بقيمة مليار دولار من السعودية قدمته لبلادنا في 2012م.

أزمة اقتصادية جديدة في اليمن جراء انخفاض أسعار النفط

34 شركة نفطية غادرت اليمن بسبب الانفلات الأمني



توشك اليمن على الدخول في أزمة اقتصادية جديدة جراء انخفاض أسعار النفط العالمية من أكثر من 100 دولار إلى أقل من 70 دولاراً للبرميل الواحد، بالتزامن مع تراجع الإنتاج المحدود أصلاً نتيجة أعمال التخريب التي تستهدف أنابيب النفط وتراجع الاحتياطات النفطية.

كتب/ المحرر الاقتصادي

ركود دخل الفرد وارتفاع مستويات البطالة خاصة في أوساط الشباب".

ويستحوذ النفط على أكثر من 70% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة، ويشكل أكثر من 90% من قيمة صادرات الدولة. ويقدر بلوغ عجز الموازنة هذا العام بـ 8,3% من الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت صادرات اليمن النفطية سجلت عام 2000 أعلى مستوى لها 71,8 مليون برميل واستهلك محلي 31,1 مليون برميل، إلا أنها استمرت في التراجع حتى وصلت عام 2012م إلى 31,08 مليون برميل، واستهلك محلي 7,7 مليون برميل".

وكان رئيس الجمهورية كشف أخيراً أن 34 شركة استكشافات نفطية قد غادرت البلاد بعد أن كادت تستخرج النفط، قلقاً وخوفاً من العمليات الإرهابية".

وقدّر صندوق النقد الدولي في بيان أصدره بشأن اليمن إنتاج اليمن حالياً بـ 167 ألف برميل يومياً، تراجعاً من 264 ألف برميل يومياً عام 2010م.

لمشروع الطريق الدولي السريع أن ينفذ المخزون النفطي لليمن بحلول عام 2021م، في حال عدم وجود استكشافات نفطية جديدة.

وذكرت الوثيقة: أن عائدات الدولة من إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي ستقدم بعض المساندة، لكن لا يمكنها أن تعوّض عن فقدان عائدات النفط".

كما أفاد "التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك" للأزمة في اليمن الذي أعده البنك الدولي والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع وزارة التخطيط، بأن "إنتاج اليمن واحتياطاته من النفط أخذت في الانخفاض مع عواقب مالية شديدة الخطورة". وأشار التقييم الصادر أخيراً إلى أن "الاقتصاد اليمني غارق في دورة النمو البطيء، مما أدى إلى

مليون برميل خلال الأشهر التسعة الماضية من 2014م بانخفاض كبير بلغ أكثر من ستة ملايين برميل عن الفترة المقابلة من العام الماضي.

كما نجم عن الأعمال التخريبية وتراجع القدرات الانتاجية لعدد من الآبار انخفاض كميات الإنتاج المخصصة لاستهلاك المحلي إلى 14,5 مليون برميل خلال ذات الفترة، بتراجع بلغ 2,5 مليون برميل عن الفترة المقابلة من عام 2013.

وتوقّعت "مؤسسة التنمية الدولية" التابعة للبنك الدولي استمرار تراجع إنتاج النفط في اليمن، ما يفاقم من الأزمة التي يعانيها. كما توقّعت في "وثيقة التقييم المسبق

ويتوقّع أن يؤثّر انخفاض أسعار النفط سلباً على عائدات الحكومة من الصادرات النفطية، ما سيفاقم من عجز الموازنة وسيضع حكومة بحاح في مأزق حقيقي لتغطية التزاماتها المالية.

وسجلت عائدات حصة اليمن من صادرات النفط ملياراً و340 مليون دولار خلال الفترة من يناير- سبتمبر 2014 بانخفاض بلغ 660 مليون دولار عن الفترة المقابلة من عام 2013 بسبب الاعتداءات المتكررة على أنابيب النفط وتراجع كمية الإنتاج.

وأوضح تقرير صادر عن البنك المركزي، أن تلك الاعتداءات التخريبية تسببت في انخفاض حصة الحكومة من كمية الصادرات إلى 12,5

نضع أمام الرأي العام بعضاً من تفاصيل فضائح نهب المال العام والمنح والمساعدات والقروض وصرّفها خارج الأهداف والغايات المخصصة لها من قبل نافذين يستخدمون قوة السلطة وسوء استغلال المنصب العام والوظيفة العامة للاستيلاء على أموال الشعب..

فضيحة نهب أموال صندوق تعويض المبعدين

مدير الصندوق يتهم قطر بعدم دفع 350 مليون دولار

مصادر: أموال الصندوق تصرف لشراء ولاءات مناطقية وتفريخ أحزاب نافذون يعرقلون نشاط الصندوق وينهبون أمواله لعرقلة حل القضية الجنوبية

ونجد بكل سهولة تناقضاً واضحاً في تصريح القاضي عطوبش بين قوله إن مجلس إدارة الصندوق صرف الجزء الأول.. الخ.. ليعترف في ختام ذات التصريح الصحي المنشور أن مجلس إدارة الصندوق متوقف عن النشاط ولم يعد يجتمع أيضاً، حيث جاء بالنص على لسانه... «مشيراً إلى أن مجلس إدارة الصندوق سيستأنف نشاطه واجتماعاته خلال الفترة القادمة».

الثورة

القاضي عطوبش: المنحة القطرية الخاصة بتعويضات الجنوبيين في البنك المركزي

مليون دولار وليس كما روحت له بعض وسائل الإعلام. ولفت إلى أن مجلس إدارة الصندوق صرف الجزء الأول من مستحقات المتظلمين العسكريين الذين صدرت بهم قرارات جمهورية عبر مكاتب البريد في وقت سابق.. مشيراً إلى أن مجلس إدارة الصندوق سيستأنف نشاطه واجتماعاته خلال الفترة القادمة.

الوزراء ومناقشة أنشطة المرحلة الأولى التي أنجزها صندوق التعويضات وكذا مناقشة آلية التواصل مع الألقاء في قطر الذين سبق واعلنوا دعمهم للصندوق. إذا فهل دولة قطر تراجعت عن الوفاء بما أعلنه وزير خارجيتها ولم تقدم لليمن مبلغ 350 مليون دولار تنفيذاً لتوجيهات أمير قطر كما أعلن؟! هذا يحتاج إلى توضيح شفاف حتى لا نتهم دولة قطر وأميرها باطلاً. لكن ما يجعلنا نشعر بتعزض أموال هذا الصندوق للنهب أن المدير التنفيذي للصندوق يذهب في ذات التصريح إلى القول: «إن مجلس الإدارة صرف الجزء الأول من مستحقات المتظلمين العسكريين الذين صدرت بهم قرارات جمهورية عبر مكاتب البريد».

أشقائنا وأصدقائنا للمساهمة في رقد الصندوق بالموارد الضرورية لنجاح مهمته التي هي من صميم نجاح العملية الانتقالية". من جانبه قال وزير خارجية قطر خالد العطية: إن الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، قد وجه بتقديم مبلغ 350 مليون دولار لدعم برنامج تعويض المبعدين من وظائفهم ومصادرة الأراضي. وأعرب عن ثقته في أن "هذه المبادرة سوف يتفاعل معها الشعب اليمني بشكل إيجابي لكونها تساهم في رفع معاناة بعض أفراد الشعب الذين قد وقع عليهم ضرر بالغ لفقدهم وظائفهم ومصادرة الأراضي". المدير للتساؤل هو أن دولة قطر بكلماتها أعلنت أنها قدمت لهذا الصندوق 350 مليون دولار.. فيما القاضي علي عطوبش يذكر في تصريحه المنشور الثلاثاء في صحيفة "الثورة" كما جاء نصاً: «أن المبلغ المستلم حتى الآن هو 150 مليون دولار وليس كما روحت بعض وسائل الإعلام». كما قال في تصريح أخير: إن مجلس إدارة الصندوق سيعقد خلال الأيام القادمة اجتماعاً برئاسة المهندس خالد محفوظ بحاح رئيس

منذ اسبوع بدأت تُثار قضية أموال صندوق تعويضات المبعدين الجنوبيين والتي تذكر مصادر مطلعة أن أموال هذا الصندوق تُصرف من قبل أحد النافذين في الرئاسة لشراء ولاءات وتفريخ أحزاب بهدف تمديد الأزمة.. وعدم إنجاز أية استحقاقات وطنية لضمان استمرار بقائهم في السلطة..

وذكرت وسائل إعلامية أن أموال هذا الصندوق والمقدمة من دولة قطر تُصرف من قبل شخص واحد.. وأنه لم يتبق من أكثر من مائتي مليون دولار إلا مليون دولار فقط.

الجديد في القضية أن المدير التنفيذي لصندوق تعويضات الأراضي والمبعدين الجنوبيين القاضي علي عطوبش أدلى الثلاثاء الماضي «9 ديسمبر 2014م» بتصريح صحفي أن المبلغ المستلم حتى الآن هو 150 مليون دولار فقط وليس كما روحت له بعض وسائل الإعلام.. هذا الكلام للقاضي عطوبش خطير جداً، خصوصاً وأن قطر أعلنت أنها قدمت مبلغ 350 مليون دولار دعماً لصندوق انتقالي خاص بالتعويضات لابناء المحافظات الجنوبية في اليمن، بموجب اتفاقية وقعتها نهاية العام الماضي عن الجانب اليمني وزير التخطيط -حينها- محمد السعدي، وعن الجانب القطري وزير الخارجية خالد العطية. وليس هذا فحسب بل لقد قال الاخ عبد ربه منصور هادي -رئيس الجمهورية- في فعالية إطلاق الصندوق بصنءاء: "نحن على ثقة بأن وضع الصندوق الانتقالي تحت إدارة مستقلة تتبنى معايير الحكمة وتضع لمبدأ المحاسبة والمساءلة سيشكل إضافة إلى عدالة القضايا التي سيعالجها ويمسها بالنسبة لاستقرار اليمن، وسيشكل حافزاً لبقية